

أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على مقاييس ملاءمة رأس المال للبنوك المصرية "دراسة تطبيقية"

إشراف

د. محمد السعيد على سبع
مدرس المحاسبة
كلية التجارة- جامعة المنصورة

أ.م.د. محمود محمود السجاعي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة- جامعة المنصورة

الباحثة

نيفين أشرف محمد شفيق السعيد الشيخ

طبيعة ومشكلة البحث:

أصبحت محاسبة القيمة العادلة موضوع نقاش حاد خلال الأزمة المالية الأخيرة في ظل وجود اتجاه يدعمه واضعي المعايير يسعى نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة بشكل أكثر توسعاً، مؤكداً أن القيم العادلة توفر معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات المالية، وعلى الرغم من تلك الجهود إلا أن هناك اتجاه آخر يعارض محاسبة القيمة العادلة يركز على تزايد التقلبات في مبالغ القوائم المالية التي من المرجح أن تنجم عن زيادة استخدام محاسبة القيمة العادلة والتي تجعل قيم الميزانية العمومية المقرر عنها أقل من قيمتها الاقتصادية ومن ثم تؤدي إلى احتياج سابق لأوانه لرأس مال إضافي أو حتى التصفية، وبناءً عليه ترتبط مخاوف معارضي استخدام محاسبة القيمة العادلة بخطأ القياس باعتباره أحد مصادر التقلبات في القوائم المالية وبالتالي تهاجم موثوقية القيم العادلة.

وتزداد هذه المسألة أهمية في القطاع المصرفي بصفة خاصة لأن غالبية أصول والتزامات البنوك ذات طبيعة مالية والتقلبات في القيم العادلة لتلك الأصول والالتزامات تنعكس على حقوق الملكية. وفي القطاع المصرفي، فإن هذه التغيرات في حقوق الملكية غالباً ما تؤثر على نسب كفاية رأس المال المقرر عنها باعتبارها القيد الأكثر أهمية الذي يواجه البنوك حيث تمثل نسبة كفاية رأس المال مقياس لقدرة البنوك على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر محتملة قد تحدث في المستقبل، كما تستخدم تلك النسبة من قبل أصحاب المصالح للتعرف على درجة المخاطرة التي يتعرض لها البنك، وتتعرض البنوك التي تفشل في الوفاء بنسب كفاية رأس المال لعقوبات الزامية وقيود على النمو من جانب السلطات الرقابية قد تصل إلى حد توقفها عن ممارسة نشاطها وإعلان إفلاسها حسب مستوى الرسملة.

ومن ثم يمكن القول أن الانتقاد الرئيسي الموجه لمحاسبة القيمة العادلة يتعلق بتقلبات القيم العادلة المقرر عنها والتي ربما يكون مصدرها خطأ في القياس. وقد أوضحت الدراسات أنه في الأسواق غير السائلة لا يتم تعريف القيم العادلة بشكل جيد لأنه من الممكن أن يختلف سعر اقتناء الأداة المالية عن سعر بيعها عن القيمة المتاحة للاستخدام حيث تعكس القيم العادلة السيولة المتاحة بدلاً من القيمة الأساسية للبند، كما

أنه في ظل عدم توافر سوق نشطة كما هو الحال في جمهورية مصر العربية وتزايد الاعتماد على التقدير الشخصي يزيد التحيز في تقديرات القيم العادلة، ومن ثم تزيد التقلبات غير الأساسية في القيم العادلة حيث لا تكون القيم العادلة متوسطات عبر النتائج المحتملة ولكن تصبح بديل للمعتقدات الفردية حول أفضل وأساء نتائج.

ومن الممكن أن تتسبب تقلبات القيم العادلة في التقرير عن مستويات لرأس المال تختلف عن المستويات الأساسية، ومن ثم تصبح الجهات الرقابية على البنوك أكثر احتمالاً للتعرض لنوعين من الأخطاء المكلفة:

أولاً: يمكن أن تخطئ الجهات الرقابية في تعريف بنك ذو حالة مالية جيدة على أنه متعثر (خطأ النوع الأول) مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات غير ضرورية تؤدي إلى إهدار الموارد في نهاية المطاف.

ثانياً: يمكن أن تخطئ الجهات الرقابية في تعريف بنك ذو حالة مالية متعثرة في الأساس على أنه ذو حالة مالية جيدة (خطأ النوع الثاني) وتسمح له بمواصلة العمل دون عقوبة أو انضباط وهذا الخطأ أمر مكلف لأصحاب المصلحة.

وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في محاولة الإجابة على

التساولين التاليين:

التساؤل الأول: هل تؤثر تقلبات القيم العادلة على نسب كفاية رأس المال المقرر
التساؤل الثاني: عنها؟، وهل ترتبط بخطأ النوع الأول أكثر من ارتباطها بخطأ النوع الثاني؟.

هدفى البحث:

يتمثل هدفى البحث فيما يلي:

- دراسة أثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة علي ملاءة رأس المال.
- القيام بدراسة تطبيقية علي البنوك المقيدة بالبورصة المصرية بهدف التعرف على أثر تقلبات القيمة العادلة على خطأ النوع الأول والثاني.

أهمية البحث:

تتبع الأهمية الأكاديمية للبحث من أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وزيادة الاهتمام به في الأدب المحاسبي من قبل الباحثين والمنظمات على مستوى دول العالم وكل ما يتصل بها من موضوعات ، وندرة الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وملاءة رأس المال.

وتمتد أهمية البحث إلي الجانب التطبيقي حيث سيتم التطبيق علي البنوك المقيدة بالبورصة المصرية.

فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ورأس المال الأساسي المستثمر.

الفرض الرابع: يرتبط القياس المحاسبي بالقيمة العادلة بخطأ النوع الأول أكثر من ارتباطه بخطأ النوع الثاني.

حدود البحث:

تم إعداد البحث في ضوء الحدود التالية:

- اقتصرت الدراسة التطبيقية على البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية دون البنوك الإسلامية، نظراً لاختلاف أنشطتها واختلاف القوانين والقواعد المالية والتمويلية والمحاسبية التي تعتمد عليها.

- اقتصرت الدراسة على البنوك التي تنتهي سنتها المالية في ٣١/١٢ والمتداول أسهمها بشكل نشط.

- اقتصرت الدراسة على تناول أثر القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على المقاييس المختلفة لكفاية رأس المال من خلال دراسة أثر كلاً من مكاسب وخسائر القيمة العادلة لأصول المتاجرة، والمكاسب والخسائر المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS)، فضلاً عن مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع فقط دون التعرض لأي بنود آخري من المكاسب والخسائر المحاسبية التي تؤثر على نسب كفاية رأس المال.

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، وبالإضافة إلي ما سبق تم تقسيم البحث إلي:

- ١- طبيعة القياس المحاسبي بالقيمة العادلة.
- ٢- طبيعة ملاءة رأس المال للبنوك.
- ٣- العلاقة بين القياس المحاسبي بالقيمة العادلة وملاءة رأس المال.
- ٤- الدراسة التطبيقية.

١- طبيعة القياس المحاسبي بالقيمة العادلة:

ويمكن توضيح طبيعة القياس المحاسبي بالقيمة العادلة من خلال ما يلي:

١/١ مفهوم القيمة العادلة:

يحظى تعريف القيمة العادلة بقدر كبير من الجدل بين المحاسبين والمنظمات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة فعلى الرغم من أن هناك شبه اتفاق فيما بينهم حول أهمية استخدام القيمة العادلة في توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية إلا أنه لا يوجد اتفاق فيما بينهم حول تعريف موحد للقيمة العادلة ولا المؤشرات المستخدمة للتعبير عن القيمة العادلة (المليجي & كريمة، ٢٠١٢، ص ٨٦٧) ومن ثم تعددت مفاهيم القيمة العادلة.

وتعرف كلاً من معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية القيمة العادلة في أكثر من معيار محاسبي وذلك لعدم وجود معيار خاص بالقيمة العادلة حتى ٢٠٠٧ مع اصدار المعيار الأمريكي رقم ١٥٧، والذي عرف القيمة العادلة في الفقرة الخامسة منه بأنها: السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتحويل أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (FASB, SFAS.157,2006, P. 6).

ويتضح من التعريف السابق أن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تحديد السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل الالتزام في تاريخ الاستحقاق مما يعنى أن القيمة العادلة وفق هذا التعريف تمثل سعر الخروج؛ الأمر الذي يتفق مع بعض الأصول وخاصة الأصول المالية ولا يتفق مع كثير من الأصول غير المالية، حيث لا يوجد لها أسواق نشطة وبالتالي فإن المنشأة سوف تعتمد في تقدير القيمة العادلة على افتراضات تخضع للحكم الشخصي وسوف تكون القيم المحاسبية أكثر حساسية لتغير الافتراضات (A.A.A, 2005, P. 193)، كما يؤكد التعريف على أن تكون أسعار البيع المستخدمة في تحديد القيمة العادلة محددة في تاريخ القياس أي تاريخ إعداد القوائم المالية أو أقرب ما تكون إلى هذا التاريخ وذلك بصرف النظر عن الظروف السائدة في هذا التاريخ حتى لو نتج عن عوامل طارئة مؤقتة مثل الأزمات. وينتقد (Ryan, 2008, p. 1625) ذلك على أساس أن المعيار لا يسمح بأن يعكس السعر أي توقعات عن تنامي القيمة العادلة للأصل عند زوال الأزمات الطارئة مهما كانت آراء وخبرات الإدارة في هذا المجال ومهما كانت النماذج الإحصائية المستخدمة في التنبؤ بالقيمة العادلة على أساس مستقبلي الأمر الذي يجعل القياس بالقيمة العادلة غير معبر عن القيمة الحقيقية للأصل أو الالتزام خارج الظروف السائدة.

وعلى الرغم من ذلك تتفق الباحثة مع كون هذا التعريف يعد من أفضل التعريفات للقيمة العادلة وذلك لتناوله كافة الأبعاد المختلفة المرتبطة باستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من حيث خصائص السوق الذي تقاس فيه القيمة العادلة وخصائص المتعاملين أو المشاركين في السوق وخصائص الأصل أو الالتزام محل التبادل.

٢/١ قياس القيمة العادلة:

يتطرق كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لأسس وإرشادات قياس القيمة العادلة في العديد من المعايير ولا تزال الأبحاث الحديثة والمعايير تتجه نحو سبل تحسين قياس القيمة العادلة حيث تؤثر طريقة قياس القيمة العادلة على موثوقية تقديرات القيمة العادلة وإمكانية الاعتماد عليها.

ويتمثل هيكل قياس القيمة العادلة وفق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS. 13 "قياس القيمة العادلة" والذي كان من ضمن أهداف إصداره الرئيسية وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار دولي واحد يطبق على كافة المعايير الأخرى التي

تتضمن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في المستويات الثلاثة التالية (IASB, IFRS.)
: (13, P. 486, para. 79)

١. مدخلات المستوى الأول (مدخلات قابلة للملاحظة): حيث تتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة، والتي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
٢. مدخلات المستوى الثاني (مدخلات قابلة للملاحظة بخلاف السعر المعلن): إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة، فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني، والتي تتمثل في كافة المدخلات التي لا تعتبر أسعار معلن عنها والتي يتم تضمينها في المستوى الأول بحيث تكون ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣. مدخلات المستوى الثالث (مدخلات غير قابلة للملاحظة): تُعتبر مدخلات المستوى الثالث مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام ويجب أن تستخدم المدخلات غير الملحوظة في قياس القيمة العادلة بمقدار عدم توافر المدخلات الملحوظة وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة عن الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق لتسعير الأصل أو الالتزام بما في ذلك الافتراضات بشأن المخاطر.

ويُعد المستوى الثالث للقياس أصعب المستويات لأنه يتضمن أعلى درجات من عدم التأكد لعدم وجود سوق نشطة للأصول والالتزامات المراد قياس قيمتها العادلة من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يوجد أصول أو التزامات متشابهة لها سوق نشطة بل تعتمد بشكل مطلق على التقديرات المحاسبية والاجتهادات الشخصية لإدارة المنشأة وما تختاره من نماذج وما تختاره من أسعار أو معدلات خصم وما تحدده من مدخلات وأن أي تغيير في النماذج أو في المدخلات أو في معدلات الخصم ولو بسيط يصاحبه تغييرات قد تزيد أضعاف في القيم المحاسبية التي تم تقديرها ومن ثم تزداد مع هذا المستوى أخطاء القياس في ظل زيادة درجة الاعتماد في الحكم الشخصي، حيث يحتوى على قدر من التحيز (Landsman, 2007, P.26; Song et al. 2010, p. 1375;)
8 (Gup and Lutton, 2015, P. 8) فالسلطة التقديرية الممنوحة للمديرين من خلال السماح لهم بوضع تقديراتهم الخاصة للقيمة العادلة تخلق مخاطر أخلاقية تسمح للمدراء بالمشاركة في إدارة رأس المال و / أو الأرباح (Valencia, 2011, p.)
1 ولذلك غالبًا ما تثار تساؤلات بشأن موثوقية وملاءمة القيمة لتقديرات القيمة العادلة وفق هذا المستوى.

وفي هذا الصدد يشير (سرور، ٢٠١٣، ص ٦٤٦) أن المعيار (IFRS. 13) لم يقدم جديدًا حيث يمثل تجميع وتنظيم لمداخل وأساليب قياس القيمة العادلة مع التوسع في العرض والإفصاح، وأن خصائص الملاءمة والموثوقية لم تتوافر بالشكل المطلوب في المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة وفقًا للمعيار (IFRS. 13).

وفيما يخص معايير المحاسبة المصرية، فقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية معايير المحاسبة المصرية الجديدة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ لتحل محل المعايير السابقة، والتي أعدت بشكل متوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء بعض المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات، ولمسايرة التوجه الدولي المتزايد نحو استخدام محاسبة القيمة العادلة، فقد تضمنت معايير المحاسبة المصرية لأول مرة معيارًا خاصًا بقياس القيمة العادلة وهو معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ "قياس القيمة العادلة" والذي صدر على نحو متنسق أو متوافق تمامًا مع المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS. 13) سواء من ناحية تعريف القيمة العادلة أو من ناحية قياسها.

١/ ٣ القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية

مع ظهور الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت أسواق المال العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠) والتي أدت إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات العالمية، والتي تزامن حدوثها مع إصدار المعيار الأمريكي ١٥٧ "قياس القيمة العادلة" والذي كان يبدو تطورًا هامًا في الفكر المحاسبي باتجاه استخدام القيمة العادلة، تم اتهام معايير محاسبة القيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية.

فقد واجهت معايير المحاسبة بشكل عام، ومعايير محاسبة القيمة العادلة بشكل خاص، نقدًا كبيرًا من المهتمين بدراسة الأزمة المالية العالمية، إذ صرح بذلك علنًا الكثير من رؤساء إدارات بنوك وشركات عملاقة والعديد من الهيئات المهمة بتنظيم الأعمال (Valencia, 2011, p. 694)، مما دفع بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى مناقشة هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC لوقف العمل بهذا المعيار ولو بصفة مؤقتة وذلك بحجة أن تطبيق (FSAS. 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقارات ومن ثم قيم القروض العقارية الممنوحة من البنوك وما ترتب عليه من تضخيم لقيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهييار بنك Lemans Brother، وذلك في الوقت الذي يمضي فيه واضعي المعايير المحاسبية قدمًا لتوسيع مجالات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجالات أخرى (إبراهيم، ٢٠١٦، ص ١٠٥٣).

وعلى الجانب الآخر، ظهر فريق من الباحثين بدعم من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية (e.g. Scarlata et al. 2008; SEC 2008; Laux, 2012) عارضوا الدعوة لإيقاف معيار (FAS. 157) حيث يروا أن محاسبة القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضى المريض كما أنها تعمل على تعزيز الشفافية في المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية وخصوصًا المستثمرين (Shaffer, 2010, p. 4)؛ حيث توفر معلومات أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات المالية.

٢- طبيعة ملاءة رأس المال:

يمكن تناول طبيعة ملاءة رأس المال من خلال ما يلي:

١/٢ مفهوم ملاءة رأس المال:

حظى موضوع رأس المال باهتمام كبير على المستوى العالمي، حيث يرتبط رأس المال ارتباطاً وثيقاً بملاءة البنوك والتي تُعتبر من المواضيع الهامة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء. ويستخدم المصرفيون عدة مصطلحات للتعبير عن الملاءة المصرفية حيث يعبر عنها البعض بمصطلح "كفاية رأس المال Capital Adequacy" و يستخدم البعض الآخر مصطلح "ملاءة رأس المال Capital Solvency" ويستخدم آخرون مصطلح ملاءمة رأس المال Capital Relevance والتي تشير إلى ملاءمة رأس مال البنك لأصوله الخطرة، وبناءً عليه فإن الملاءة هي الكفاية في لغة العمل المصرفي.

وبالإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة حول تعريف الملاءة المصرفية وجدت الباحثة شبه اتفاق حول ربط تعريف كفاية رأس المال بدور رأس المال المصرفي في تعزيز قدرة البنوك على التحوط للمخاطر حيث إن كفاية رأس المال هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطرة وبالتالي تعتبر أداة لقياس قدرة البنوك على تسديد التزاماتها ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل، ويبين (الطيب & شحاتيت، ٢٠١١، ص ٣٥٨) أن مصطلح كفاية رأس المال يعبر عن "قدرة وكفاءة البنوك التجارية في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي تواجهها وذلك بهدف تحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجية وتدعيم قدرتها التنافسية".

كما أشار (حسن، ٢٠٠٥، ص ٩) إلى أن نسبة كفاية رأس المال تشير إلى احتمال الإعسار (The likelihood of insolvency)، بمعنى أن ارتفاع نسبة كفاية رأس مال البنك تعني انخفاض هذا الاحتمال، وتعتبر نسبة عدم الكفاية عن احتمال تعرض البنك للإعسار أو الإفلاس. وقد عرفها (الشواربي، ٢٠٠٤، ص ١٦٩) بأنها "تحوط البنوك للمخاطر الداخلية المرتبطة بنشاط البنك أو المخاطر الخارجية الناشئة عن تغير الظروف التي يعمل البنك في ظلها من خلال وسائل عديدة من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات".

وتُعرف الباحثة كفاية رأس المال بأنها احتفاظ البنوك بقدر كافٍ من رأس المال المصرفي لمواجهة المخاطر المحتملة تعرضها لها مستقبلاً بشكل يدعم ثقة أصحاب المصلحة العلاقة بالبنك في أنشطته وأعماله ويجذب الودائع ويؤدي إلى ربحية البنك. وحيث إن نسبة كفاية رأس المال تعكس العلاقة بين القاعدة الرأسمالية للبنك والمخاطر التي يتعرض لها، فيتوقع (الكراسنة، ٢٠٠٦، ص ٥) من كل بنك أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه وكذلك مع مقدرته على تحديد وقياس ومراقبة وضبط هذه المخاطر، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر كل من القروض ومخاطر السوق والمخاطر الأخرى على الوضع المالي للبنك في الاعتبار عند تقييم رأس المال، ولذلك فإن تنوع وحجم المخاطر هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون عنده مقدار رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب.

٢/٢ قياس ملاءة رأس المال:

مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المصرفية في السبعينيات والثمانيات من القرن الماضي، بدأ البحث عن آليات لمواجهة تلك التطورات وإيجاد قواعد وأسس مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة تقوم بالتنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٧٤، لمحاولة وضع معايير موحدة لتدعيم قوة واستقرار النظام المصرفي الدولي (أبو محييميد، ٢٠٠٨، ص ١٤)، وقد أولت موضوع كفاية رأس المال اهتمامًا كبيرًا، باعتباره أهم عنصر من عناصر متانة وسلامة المركز المالي للبنوك، حيث تم وضع معايير دولية للرقابة المصرفية تتعلق بنسبة كفاية رأس المال لحماية البنوك من الإفلاس، تمثلت في اتفاقيات بازل الأولى، والثانية، ثم الثالثة التي أقرها أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية ردًا على أوجه القصور في التنظيم المالي الذي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية.

ويُعد معيار كفاية رأس المال وفق إصدارات لجنة بازل بمثابة أول دراسة شاملة توجد علاقة بين رأس المال بمفهومه الشامل (القاعدة الرأسمالية) وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة وحدها الأدنى وفق بازل الأول والثانية ٨%، أما بزل الثالثة فقد تضمن رفع هذه النسبة إلى ١٠% كحد أدنى وتركت للبنوك المركزية الحرية في رفع هذه النسبة إذا وجدت ضرورة لذلك (متطلبات إطار عمل بازل (٣) للإشراف المصرفي، ملحق رقم (١٠)، الطبعة (١٣)، نوفمبر ٢٠١١، ص ٦٥٦).

ويعتبر الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال من أهم القيود التنظيمية التي تواجه البنوك، حيث يشير (Song, 2014, p.6; Valencia, 2011, p.698) إلى أن تحقيق البنوك لنسب ملاءة رأس المال المقررة يعتبر الشرط الأساسي لاستمرار عملها وإلا تعرضت لمساءلة قانونية، وفرض عقوبات عليها ولا يسمح لتلك البنوك المتعثرة بمنح قروض جديدة، وقد تصل تلك العقوبات إلى حد وضع البنك تحت الحراسة واشهار افلاسها، فكلما انخفض مستوى الرسملة للبنك تزيد التكاليف وتشد القيود (Gup and Lutton, 2015, p.1).

٣- العلاقة بين القياس المحاسبي بالقيمة العادلة ونسب ملاءة رأس

المال (الدراسات السابقة):

يعتبر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة واحدة من أكثر القضايا الجدلية في الأدب المحاسبي منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن، يشير أنصار محاسبة القيمة العادلة بما في ذلك واضعي المعايير وSEC ان القيم العادلة أكثر فائدة للمستثمرين عن غيرها من البدائل، في حين يشير المنتقدون أن محاسبة القيمة العادلة هي التي ساعدت في تقادم الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وذلك للعديد من الأسباب منها عدم ملاءمة تطبيق مقاييس القيمة العادلة على الأصول المالية خاصة طويلة الأجل أو لعدم

موثوقية معلومات القيمة العادلة في حالة عدم توافر سوق نشط، أو عندما لا تتمتع الأسواق بالسيولة الكاملة.

وقد اهتمت العديد من الدراسات الأكاديمية بدراسة دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية من خلال دراسة تأثيرها السلبي على رأس المال البنوك، وقد تبينت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، فقد فحص صندوق النقد الدولي (IMF) الآثار الدورية لمحاسبة القيمة العادلة على ثلاثة مستويات من البنوك (البنوك التجارية في الولايات المتحدة، والبنوك الأوروبية، وبنوك الاستثمار في الولايات المتحدة). وتوصلت أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من حدة التقلبات الدورية لرأس المال (Allen and Carletti, 2008). وفي الوقت نفسه تناولت دراسة Scarlata et al. (2008) دور السيولة في الأزمات المالية وعلاقتها بالنموذج المحاسبي المطبق، وتوصلت إلى أن استخدام أسعار السوق لتقييم أصول المؤسسات المالية قد لا يكون مفيدة عندما تكون الأسواق المالية غير سائلة، كما توصلت إلى أن استخدام المحاسبة على أساس سعر السوق يمكن أن يؤدي إلى التشوهات والعدوى التي تؤدي إلى تصفية البنوك دون داع.

وفي مقابل ذلك هدفت دراسة (Shaffer, 2010) إلى قياس قوة الصلة بين محاسبة القيمة العادلة وقواعد رأس المال التنظيمي والتقلبات الاقتصادية الدورية والعدوى المالية، نظراً للاعتقاد بأن الارتباط بين قواعد رأس المال للبنوك ومحاسبة القيمة العادلة ساعد في إثارة الأزمة المالية العالمية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن محاسبة القيمة العادلة كان لها تأثير ضئيل على رأس مال معظم البنوك في العينة خلال فترة الأزمة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وأن سبب تدمير رأس المال يرجع إلى التدهور في محافظ القروض، كما أستخدمت رأس المال نتيجة بنود أخرى مثل الخسائر التجارية وتوزيعات الأسهم العادية. وهذا كان نتيجة ممارسات الإقراض وإجراءات إدارة البنك، وليس قواعد المحاسبة. وبالإضافة إلى ذلك هدفت دراسة (Strampelli, 2011) إلى معرفة إيجابيات وسلبيات القيمة العادلة كأسلوب محاسبي في ضوء الأزمة المالية الأخيرة، وأثار تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية / معايير المحاسبة الدولية على رأس المال القانوني، وتوضيح مختلف الحلول التي يمكن بها الحد من التشوهات وآثار العدوى الناجمة عن التفاعل بين محاسبة القيمة العادلة وقواعد رأس المال التنظيمي دون الإخلال بملاءمة المعلومات المحاسبية وقابلية القوائم المالية للمقارنة في حدود الاتحاد الأوروبي، توصلت الدراسة أن محاسبة القيمة العادلة يمكن أن تؤثر ليس فقط على ملاءمة المعلومات المحاسبية، بل أيضا على

الاستقرار المالي، ففي البلدان التي تتطلب فيها قوانين الشركات والبنوك الحفاظ على حد أدنى من رأس المال القانوني، قد يؤدي الاعتراف بالخسائر غير المحققة إلى تخفيض أصول الشركة إلى مستوى أدنى من رأس المال القانوني، وقد تكون خسائر القيمة العادلة عابرة ولا تعكس انخفاضاً فعلياً لقيمة أصول الشركة، ومن ثم فإن محاسبة القيمة العادلة قد تدفع المساهمين إلى النظر في إعادة الرسملة غير الضرورية أو حل "سابق لأوانه" للشركة، وبناءً على ذلك فإن المعايير المحاسبية في حد ذاتها ليست السبب في الأزمة المالية، إنما السبب في الأزمة المالية يرجع إلى التفاعل بين القيمة العادلة وقواعد رأس المال التنظيمي.

هذا، وهدفت دراسة (Glaser et al., 2013) إلى تحليل محددات وعواقب استخدام البنوك السلطة التقديرية في تحديد القيمة العادلة وفق المستوى الثالث من التسلسل الهرمي ومخاطر تعثر البنوك، باستخدام مجموعة من البيانات المالية المتاحة للعامة تضم أكثر من ٨٥٠٠ جهة مصرفية في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وتوصلت إلى وجود ارتباط قوي بين احتمال تعثر البنوك وحجم الأصول التي يتم تحديد قيمتها العادلة وفق المستوى الثالث من التسلسل الهرمي، كما هدفت دراسة (Valencia et al., 2013) إلى معرفة كيفية تأثير خطأ قياس القيمة العادلة المقرر عنها على نسب كفاية رأس المال للبنوك حول ثلاث مستويات تنظيمية هامة لكفاية رأس المال هي رسملة جيدة، رسملة على نحو كافٍ، ورسملة منقوصة، فضلاً عن تأثيرها على كلٍ من خطأ النوع الأول وخطأ النوع الثاني، وتوصلت إلى ارتباط خطأ القياس بكلٍ من خطأي النوع الأول والثاني، وإن كان له تأثير أكبر على خطأ النوع الأول، فعند فحص المستوى الأول لرأس المال وجدت الدراسة أن خطأ القياس تسبب في سوء تعريف البنوك المرسملة جيداً في الأساس على أنها مجرد رسملة بشكل كافٍ مرتين ونصف أكثر من كون خطأ القياس يساعد البنك المرسمل بشكل كافٍ ليظهر مرسملاً جيداً، وأن هذا التفاوت بين أخطاء النوع الأول والثاني يزداد مع التحرك أسفل حدود كفاية رأس المال.

وعلى صعيد آخر، سعت دراسة (Song, 2014) إلى معرفة دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، من خلال دراسة تأثير تطبيقها على نسبة الرافعة المالية، نسبة المستوى الأول لرأس المال، نسبة رأس المال الأساسي المستثمر The Tangible Common Equity (TCE) ratio كمقاييس لكفاية رأس المال لستة من البنوك الأمريكية المؤثرة في النظام العالمي (GSIBs) خلال الفترة الأولى من الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وتوصلت الدراسة إلى أنه عند استخدام نسبة الرافعة المالية

والمستوى الأول لنسبة رأس المال كمقاييس لكفاية رأس المال، يكون لمحاسبة القيمة العادلة تأثيرات سلبية كبيرة على نسبة الرافعة المالية لكل من بنك Citigroup، Bank of America، والمستوى الأول لنسبة رأس المال لبنك Citigroup فقط، وبذلك فإن هذه الآثار قد قللت من دور محاسبة القيمة العادلة في هذه الأزمة مقارنة بدورها عند استخدام نسبة TCE كمقياس لكفاية رأس المال، فقد وجدت تأثير سلبي كبير لمحاسبة القيمة العادلة على نسبة TCE لجميع البنوك الستة. كما هدفت دراسة (Menicucci and Paolucci, 2016) إلى تصنيف وتفسير النتائج الرئيسية للبحوث المحاسبية السابقة التجريبية والنظرية المهتمة بدور محاسبة القيمة العادلة الداعم للتقلبات الاقتصادية الدورية في الأزمة المالية العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير محاسبة القيمة العادلة خلال الأزمة المالية العالمية لا يكاد يُذكر، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الآثار المزعومة لدور محاسبة القيمة العادلة الداعم للتقلبات الدورية يمكن أن تلعب دوراً في تعميق الأزمة المالية العالمية أم لا. حيث إن هناك أدلة محدودة على أن محاسبة القيمة العادلة قد زادت من حدة الأزمة المالية، فقد اعتمدت دراسات قليلة على استخدام منهجاً تجريبياً، وبعضها لم يقدم أي نتائج إحصائية على التأثير المحتمل للتقلبات الدورية لمحاسبة القيمة العادلة.

وفي سياق آخر، هدفت دراسة (Barth et al., 2017) إلى تحديد مدى وكيفية استخدام البنوك للأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS) لإدارة الأرباح ورأس المال التنظيمي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أدلة قوية على أن البنوك تستخدم المكاسب والخسائر على الأوراق المالية المتاحة للبيع لتمهيد الأرباح ورأس المال التنظيمي، حيث بينت الدراسة أنه كلما زادت المكاسب والخسائر غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع للبنك يزيد تمهيد الأرباح ورأس المال التنظيمي، وأن البنوك ذات الأرباح السلبية تتخبط في إدارة الأرباح بشكل كبير (تتجنب التقرير عن الخسائر وتمهيد الأرباح)، إذا كانت مكاسبها غير المحققة غير كافية (أو كافية) لتعويض الأرباح السلبية. كما هدفت دراسة (Mohrmann and Riepe., 2017) إلى تحليل محددات وعواقب استخدام البنوك التقديرات الإدارية في محافظ القيمة العادلة، من خلال فحص العلاقة بين الاعتماد على التقدير الإداري في تحديد القيمة العادلة وخطر تعثر البنوك، باستخدام البيانات الربع سنوية لعدد ٧٣٧ من البنوك الدولية في الفترة من ٢٠٠٨:٢٠١٢. وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التقديرات الإدارية في تحديد القيمة العادلة لا يقتصر فقط على فترات الاضطرابات الشديدة في السوق، كما بينت وجود ارتباط قوي بين حجم أصول البنك التي يتم تقييمها وفقاً للمستوى الثالث من التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة وكلاً من مخاطر تعثر البنوك خصوصاً في

فترات الانتعاش الاقتصادي والتكاليف على مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية في حالة تعثر البنك،

الدراسة التطبيقية:

يمكن تناول الدراسة التطبيقية من خلال:

١/٤ **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المقيدة بالبورصة المصرية والمتمثلة في الأربعة عشر بنكاً التالية: البنك التجاري الدولي مصر، البنك المصري الخليجي، بنك الاتحاد الوطني- المصري، بنك البركة مصر، بنك الشركة العربية المصرفية الدولية، بنك الكويت الوطني - مصر، بنك فيصل الإسلامي المصري بالجنينة، بنك قناة السويس، بنك كريدي أجريكول مصر، بنك أبو ظبي الإسلامي، بنك فيصل أبو ظبي الإسلامي بالدولار، بنك قطر الوطني الأهلي، بنك التعمير والإسكان، البنك المصري لتنمية الصادرات، وقد تم استبعاد ما يلي:

- ١- البنوك التي لا تبدأ السنة المالية الخاصة بها في ١/١.
- ٢- البنوك غير التجارية والبنوك الإسلامية وذلك لطبيعتها الخاصة.
- ٣- البنوك المتداول أسهمها بشكل غير نشط، وقد تكون مقيدة بالبورصة لأغراض ضمان القابلية للمقارنة من تقارب الخصائص المالية للبنوك.

ومن ثم، أصبحت عينة الدراسة ٧ بنوك تجارية، وقد تم التطبيق على التقارير المالية السنوية ابتداءً من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ فيكون مجموع المشاهدات ٣٥ بواقع ٥ مشاهدات لكل بنك.

٢/٤ متغيرات الدراسة:

تتناول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة عرضاً لكل من المتغير التابع والمتغير المستقل، وتقدم الباحثة من خلال هذا العرض كيفية قياس كل متغير من هذه المتغيرات وذلك من خلال العناصر التالية:

١/٢/٤ المتغير التابع: نسبة كفاية رأس المال للبنوك:

يتمثل المتغير التابع في نسب كفاية رأس المال للبنوك والتي سبق الإشارة إلى كيفية قياسها بشكل مفصل في الإطار النظري، وكما سبق الإشارة يُعتبر الوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال من أهم القيود التنظيمية التي تواجه البنوك، حيث يُعد تحقيق البنوك لنسب كفاية رأس المال المقررة الشرط الأساسي لاستمرار عمل البنوك وإلا تعرضت لمساءلة قانونية وفرض عقوبات وقيود تنظيمية عليها وفقاً لمستوى

الرسكلة، حيث تقوم الجهات الرقابية بتطبيق المبادئ التوجيهية أدناه لتحديد الفئة الرأسمالية التي يقع ضمنها البنك.

الجدول التالي يوضح مستوى الرسكلة وكلاً من نسبة إجمالي رأس المال ورأس المال من الدرجة الأولى والرفع التنظيمي وذلك على النحو التالي:

جدول (١): مستويات الرسكلة للبنوك

مستوى الرسكلة	إجمالي رأس المال	رأس المال من الدرجة الأولى	الرفع التنظيمي
رسكلة جيدة (WC)	$\leq 10\%$	$\leq 6\%$	$\leq 5\%$
رسكلة كافية (AC)	$\leq 8\%$	$\leq 4\%$	$\leq 4\%*$
رسكلة منقوصة (UC)	$> 8\%$	$> 4\%$	$> 4\%*$
رسكلة منقوصة بشكل ملحوظ (SUC)	$> 6\%$	$> 3\%$	$> 3\%$
رسكلة منقوصة بشكل خطير (CUC)	حقوق الملكية الملموسة/ إجمالي الأصول $\geq 2\%$		

• ٣% بالنسبة للبنوك ذات أعلى تصنيف وفق نظام تصنيف CAMELS.

Source: (SEC, 2008, P.143).

وفي ضوء مستوى الرسكلة تتحدد الإجراءات والأحكام التي تفرضها الجهات الرقابية على البنوك والتي تصبح أكثر شدة مع انخفاض مستوى الرسكلة، حيث لا تخضع البنوك ذات الرسكلة الجيدة (WC) Well Capitalized لأي توجيه أو أمر مكتوب للوفاء والحفاظ على مستويات الرسكلة المحددة، بينما لا يسمح للبنوك ذات الرسكلة الكافية (AC) Adequately Capitalized بالقيام بودائع وساطة بدون موافقة الجهات الرقابية، كما تخضع البنوك التي تعاني من نقص الرسكلة (UC) undercapitalized لعدد من المتطلبات الإلزامية، بما في ذلك الحاجة إلى تقديم خطة لاستعادة رأس المال في غضون ٤٥ يوماً. وتخضع البنوك التي تعاني من نقص الرسكلة بشكل ملحوظ (SUC) Significantly undercapitalized banks والبنوك التي تعاني من نقص الرسكلة والتي لا تقدم خططا لاستعادة رأس المال لقيود إضافية تقدرها الجهات الرقابية. وتخضع البنوك التي تعاني من نقص الرسكلة بشكل حاد (CUC) Critically undercapitalized banks للقيود نفسها التي تخضع لها البنوك التي تعاني من نقص الرسكلة بشكل ملحوظ significantly undercapitalized banks، إلى جانب وجود شرط أن توضع البنوك التي تعاني من نقص الرسكلة بشكل حاد تحت الحراسة أو الوصاية خلال ٩٠ يوماً من نقص رأس المال بشكل كبير، ما لم توافق الجهات الرقابية على اتخاذ إجراء آخر يكون أفضل لضمان سلامة واستقرار النظام المالي (Gup, 2014, p.6; Song, 2011, p.698; Valencia, 2011, p.143; SEC, 2008, P.143:144; and Lutton, 2015, p.5:6).

وسوف تستخدم الباحثة ثلاثة مقاييس لكفاية رأس المال تتمثل في نسبة الرفع التنظيمي ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى بالإضافة إلى رأس المال الأساسي المستثمر، والذي يُعد من أهم مقاييس كفاية رأس المال حيث يعتمد المستثمرين عليه

كمقياس موثوق فيه لكفاية رأس المال بعد ثبوت تدهور جودة رأس المال التنظيمي خلال الأزمة المالية.

٢/٢/٤ المتغير المستقل: القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة:

يتمثل المتغير المستقل في استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وقد استخدمت مناهج مختلفة في الدراسات الحديثة لتحليل دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية من خلال دراسة تأثيرها على نسب كفاية رأس المال للبنوك، ولكن اعتمد عدد قليل منها على المنهج التجريبي مستخدمة النماذج الاقتصادية المطورة من نسب كفاية رأس المال (e.g. Cifuentes et al., 2005; SEC, 2008; Shaffer, 2010; Laux, 2012; Song, 2014)، واستخدم البعض الآخر منها نماذج المحاكاة (Scarlatà et al., 2008; Gup and Lutton, 2009; Valencia et al., 2013).

ونظرًا لأن الدراسات التي تستخدم عمليات المحاكاة تعتمد على استخدام بيانات لبنك افتراضي كنقطة بداية للمحاكاة، فإن النتائج التي تتوصل إليها لها قيود لأنها لا تصف الواقع، حيث يوجد اختلاف بين كل بنك حقيقي والبنك الافتراضي، بالإضافة إلى عدم توافر بعض البيانات اللازمة لإجراء المحاكاة. فقد فضلت الباحثة استخدام النماذج الاقتصادية المطورة من نسب كفاية رأس المال، لأنها تعتمد على تطوير نماذج من صيغ نسبة الرفع التنظيمي ورأس المال من الدرجة الأولى تعتمد على استخدام بيانات حقيقية متوافرة في البيئة المصرية.

٣/٤ التحليل الوصفي Descriptive Analysis:

يمكن للباحثة عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للتعرف على الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (١): التحليل الوصفي للبيانات

Variable	Observations	Mean	Std. Dev.	Maximum	Minimum
AMBUFV	35	105.1	707.2	182950	-3.09
LR	35	0.022	0.0258	0.10	0.00
TICR	35	0.042	0.0467	0.18	0.00
TCE	35	0.016	0.0206	0.09	0.00

يتضح مما سبق ما يلي:

أولاً: بلغت عدد المشاهدات بالبنوك محل التطبيق (٣٥) مشاهدة، الأمر الذي يعني أن (ن=٣٥)، حيث إنه تم جمع البيانات المالية من عدد (٧) بنوك مصرية مقيدة بالبورصة المصرية وذلك عن خمس سنوات مالية.

ثانياً: جاءت الأوساط الحسابية للمتغيرات الخاضعة للاختبار في مستوى مقارب من بعضهما البعض، حيث جاء الوسط الحسابي لنسبة الرفع التنظيمي (٠,٠٢) ، في حين كان الوسط الحسابي لنسبة رأس المال من الدرجة الأولى (٠,٠٤٥) وهي

قيمة مقارنة من نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (Valencia et al., 2013, p. 703) والتي توصلت نتائجها إلى أن الوسط الحسابي لهذا المتغير يساوي (٠,٠٥)، في حين بلغ رأس المال المستثمر لنسبة رأس المال المستثمر (٠,٠٢)، الأمر الذي يعني أنه يمكن مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة، ونظراً لارتفاع قيمة الوسط الحسابي للقياس المحاسبي بالقيمة العادلة، فقد قامت الباحثة بمعالجة القيم الشاذة Outlier وذلك حتى لا تؤثر على معنوية النتائج.

٤/٤: التوزيع الطبيعي للبيانات Normal Distribution Test:

اعتمدت الباحثة على اختبار كولمجروف سميرونوف (Kolmogorov Smirnov Test)، بالإضافة إلى اختبار شابيرو - ويلك (Shapiro - Wilk) وذلك لمعرفة ما إذا كان المجتمع الذي تم سحب العينة منه يتبع التوزيع الطبيعي من عدمه. هذا ويُعد هذا الاختبار ضرورياً من أجل الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع بيانات الدراسة سواء كانت أساليب معلمية أو غير معلمية وذلك في ظل فترة ثقة قدرها ٩٥% وحدود خطأ قدره ٥%، والجدول التالي يوضح نتائج تبعية المتغيرات للتوزيع الطبيعي:

جدول (٢): التوزيع الطبيعي للبيانات

Variable	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	Statistic	DF	Sig.	Statistic	DF	Sig.
AMBUFV	0.325	35	0.000	0.649	35	0.000
LR	0.191	35	0.002	0.833	35	0.000
T1CR	0.181	35	0.005	0.852	35	0.000
TCE	0.217	35	0.000	0.761	35	0.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح مما سبق أن جميع متغيرات الدراسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي حيث إن قيمة المعنوية لجميع المتغيرات جاءت (٠,٠٠٠) وفقاً لاختبار شابيرو- ويلك وهي قيمة أقل من مستوي المعنوية (٥%)، الأمر الذي يعني أنه سوف يتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية اللامعلمية عند اختبار فروض الدراسة.

٥/٤ نموذج اختبار الفروض:

والجدير بالذكر أن الدراسة تستخدم منهج (Valencia et al., 2013; Song, 2014) الذي يعتمد على تصميم نماذج مبسطة لقياس الأثر المباشر لقواعد محاسبة القيمة العادلة على كفاية رأس مال البنوك، وتم تطوير هذه النماذج من معادلة نسبة الرفع التنظيمي، ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى ونسبة رأس المال الأساسي

المستثمر⁽¹⁾ لقياس أثر القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على نسب كفاية رأس المال من خلال دراسة تأثير مكونان رئيسيان للمكاسب والخسائر المحاسبية، أولاً، مكاسب وخسائر القيمة العادلة لأصول المتاجرة، والمكاسب والخسائر المحققة من الأوراق المالية المتاحة للبيع (AFS)، ثانياً، مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة على الأوراق المالية المتاحة للبيع. ويمكن حساب أثر مكاسب وخسائر القيمة العادلة على نسب كفاية رأس المال كما يلي:

أ- حساب أثر المكاسب أو الخسائر المحاسبية على نسبة الرفع التنظيمي

ونسبة رأس المال الاساسي للمستثمر

لنفترض أن نسبة الرافعة المالية للبنك $L\%$ ($0 < L < 100$)، وأن رأس مال من الدرجة الأولى x (Tier 1 capital)، وأن إجمالي الأصول المستخدمة لحساب نسبة الرافعة المالية هي y ، من ثم فإن $(L\% = \frac{x}{y})$ ، وبافتراض أن المكاسب أو الخسائر المحاسبية (F) سوف تغير رأس مال من الدرجة الأولى لهذا البنك x بنسبة $k\%$ حيث $(k > -100)$ وسيغير إجمالي أصوله بمقدار $x * k\%$ ، ومن ثم ستكون نسبة الرافعة المالية الجديدة $L1\% = \frac{(1+k\%)*x}{y+k\%*x}$ ، ويمكن حساب تأثير هذا التغير المحاسبي على نسبة الرافعة باستخدام $DL = L1\% - L\%$. ويمكن عرضها كما يلي $DL = \frac{L\%*k\%*(1-L\%)}{1+k\%*L\%}$ ، وإذا كانت $k > 0$ تصبح $DL > 0$ ، وعلى خلاف ذلك، إذا $k < 0$ ، تصبح $DL < 0$. ويمكن تقدير أثر المكاسب أو الخسائر المحاسبية على نسبة رأس المال الأساسي للمستثمر (DT) باستخدام نفس النموذج.

ب- حساب أثر المكاسب أو الخسائر المحاسبية على نسبة رأس المال من الدرجة الأولى

بافتراض أن نسبة رأس المال من الدرجة الأولى Tier 1 Capital Ratio الأصلية لأحد البنوك $R\%$ حيث $(0 \leq R \leq 100)$ ، وأن رأس مال من الدرجة الأولى x ، ووفقاً لاتفاقية بازل، فإن إجمالي أصولها المرجحة بالمخاطر (RWAs) المستخدمة في حساب نسبة رأس المال من الدرجة الأولى لفترة الأساس هي $\frac{x}{R\%}$ ، وبافتراض أن المكاسب أو الخسائر المحاسبية غيرت رأس المال من الدرجة الأولى x بنسبة $k\%$ حيث $(-100 \leq k)$ ، ومن ثم سيغير RWAs الخاصة به بمقدار $\frac{M * x * k\%}{10\%}$ حيث $(0 \leq M \leq 10\%)$ ، بموجب مضاعف الأصول $\frac{1}{10\%}$ وفق اتفاقية بازل

(¹) حيث يعبر عن نسبة الرفع التنظيمي بالصيغة التالية $\frac{\text{رأس المال من الدرجة الأولى}}{\text{متوسط الأصول الملموسة}}$ (Gup and Lutton, 2015, p.5)

كما يعبر عن نسبة رأس المال الأساسي للمستثمر بالصيغة التالية (Song, 2014, p.12). $\frac{\text{رأس المال الأساسي للمستثمر}}{\text{متوسط الأصول الملموسة}}$

الثالثة، حيث يعوض عن M هنا بنسبة ١,١% وفق متطلبات رأس المال التنظيمي. وإذا تم استخدام DR للإشارة إلى الفرق بين نسبة رأس المال من الدرجة الأولى الجديدة والنسبة الأصلية %R، ومن ثم ستكون نسبة رأس المال من الدرجة الأولى الجديدة $R1\% = \frac{(1+k\%)*x}{RWAs + \frac{K\%*X*M}{10\%}}$ ، ويمكن تقدير تأثير المكاسب أو الخسائر المحاسبية على نسبة رأس المال من الدرجة الأولى DR كما يلي:

$$\frac{R\%*k\%*(1-\frac{M*R\%}{10\%})}{1+\frac{K\%*M*R\%}{10\%}}$$

٦/٤ اختبار الفروض:

يمكن للباحثة اختبار فروض الدراسة وذلك في ضوء فرض العدم أو ما يطلق عليه الفرض الصفري Null Hypotheses، وذلك على النحو التالي:

١- اختبار الفرض الأول: ينص هذا الفرض على "لا يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي".

من خلال هذا الفرض يتضح وجود نوعين من المتغيرات هما: المتغير المستقل ويتمثل في القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة، والمتغير التابع وهو نسبة الرفع التنظيمي، ونظرًا لأننا نسعى لاختبار التأثير بين المتغيرات في ظل وجود متغير مستقل واحد وآخر تابع فسوف يكون الأسلوب الإحصائي المناسب هو تحليل الانحدار Regression Analyses، وذلك باستخدام طريقة Enter، حيث إن أسلوب الانحدار سوف يتم من خلاله التعرف على العلاقة بين المتغيرات من خلال معاملات الارتباط، بالإضافة إلى التعرف على معاملات الانحدار والتي في ضوءها يمكن صياغة معادلة المربعات الصغرى من الدرجة الأولى، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

أ- معاملات الارتباط بين المتغيرات:

يمكن اختبار العلاقة بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي، وذلك من خلال مصفوفة الارتباط، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (٣): العلاقة بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي

Variable	Correlation Matrix	AMBUFV	LR
Accounting Measurement by Using Fair Value	Correlation	1	0.387*
	Coefficient		
	Significance		0.022
	Sample Size	35	35
Leverage ratio	Correlation	0.387*	1
	Coefficient		
	Significance	0.022	
	Sample Size	35	35

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوي $\alpha=5\%$ بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة كمتغير مستقل ونسبة الرفع التنظيمي كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ($R = 0,387$)، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بنسبة 39% ، مما يعني أن قيام البنوك المصرية محل التطبيق باستخدام القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة سوف يزيد من نسبة الرفع التنظيمي.

ب- معاملات الانحدار بين المتغيرات:

يُعتبر تحليل الانحدار من الأساليب الإحصائية التي تُستخدم لقياس التأثير بين المتغيرات، بالإضافة إلى التعرف على نسبة تفسير المتغير المستقل للتابع من خلال ما يُعرف بمعاملات التحديد أو التفسير ويرمز لها بالرمز (R^2)، كما أنه من خلال معاملات الانحدار يمكن صياغة معادلة المربعات الصغرى من الدرجة الأولى وذلك لوجود متغير مستقل واحد، ويمكن توضيح ذلك كما في جدول الانحدار التالي:

جدول (٤): تأثير القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على نسبة الرفع التنظيمي

Regression model	Total square	Degree of Freedom	Average squares	F. Value	Significance	Adjusted Determination coefficient
Regression	0.003	1	0.003	8.825	0.000	0.021
Residual	0.019	33	0.000			
Total	0.023	34				

يتضح من نتائج الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار للفرض الأول، حيث بلغت قيمة ($F= 5.825$) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية ($\alpha=5\%$)، نظراً لأن قيمة المعنوية للنموذج بلغت (0.022) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية، بالإضافة وجود علاقة ارتباط سالبة بين المتغيرين (القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي) حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ($R= 0.387$)، بينما بلغ معامل التحديد المعدل بين المتغيرين ($R^2= 0.124$) الأمر الذي يعني أن (12.4%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الرفع التنظيمي) يمكن إرجاعه إلى القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة والباقي يرجع إلى عوامل خارجية لم تدخل في النموذج، ولذا فإن النتائج توضح وجود تأثير موجب بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة والرفع التنظيمي وترجع الباحثة ذلك إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين الخاضعين للدراسة مما يعني أن القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة يؤثر طردياً على الرفع التنظيمي داخل البنوك المصرية المقيدة بالبورصة محل التطبيق. وبناءً عليه تخلص الباحثة إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام

القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي". ويمكن صياغة معادلة الانحدار بين المتغيرين على الصورة التالية:

$$Y = a + \beta X + e$$

حيث إن:

Y هي المتغير التابع المتمثل في "نسبة الرفع التنظيمي"، a هو ثابت معادلة الانحدار Constant، X هو المتغير المستقل المتمثل في القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة، β هو معامل انحدار المتغير المستقل، e هو الخطأ العشوائي لمعادلة الانحدار. وبالتعويض في المعادلة السابقة تصبح علي الصورة التالية:

$$Y = 0,021 + 0.412 x_1$$

٢- اختبار الفرض الثاني: ينص هذا الفرض على "لا يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى".

يمكن اختبار هذا الفرض من خلال مرحلتين هما:

أ- اختبار العلاقة بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى:

يمكن اختبار العلاقة بين المتغيرين من خلال ما يُعرف بمصفوفة الارتباط، والتي من خلالها يمكن استخدام معاملات الارتباط للحكم على مدى وجود علاقة طردية أو عكسية بين المتغيرين وفقاً لما تسفر عنه النتائج الإحصائية، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٥): العلاقة بين القياس المحاسبي ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى

Variable	Correlation Matrix	AMBUFV	T1CR
Accounting Measurement by Using Fair Value	Correlation	1	0.390*
	Coefficient		
	Significance		0.021
	Sample Size	35	35
The tier 1 capital ratio	Correlation	0.390*	1
	Coefficient		
	Significance	0.021	
	Sample Size	35	35

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$ بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة كمتغير مستقل ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (R = 0,390)، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بنسبة 39%، مما يعني أن قيام البنوك المصرية محل التطبيق باستخدام القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة سوف يزيد من نسبة رأس المال من الدرجة الأولى.

ب- معاملات الانحدار بين المتغيرات:

يمكن اختبار تأثير القياس المحاسبي على نسبة رأس المال من الدرجة الأولى باستخدام معاملات الانحدار، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٦): تأثير القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على نسبة رأس المال من الدرجة الأولى

Regression model	Total square	Degree of Freedom	Average squares	F. Value	Significance	Adjusted Determination coefficient
Regression	0.011	1	0.011	5.912	0.021	0.040
Residual	0.063	33	0.000			
Total	0.074	34				

يتضح من نتائج الجدول السابق معنوية نموذج الانحدار العام لقياس تأثير القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على نسبة رأس المال من الدرجة الأولى، وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، حيث إن قيمة (ف = ٥,٩١٢) وهي قيمة معنوية وذلك لأن مستوى المعنوية المتعلق بها قد بلغت قيمته (٠,٠٢١) وهي أقل من مستوى المعنوية للنموذج، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين الخاضعين للاختبار، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (ر = ٠,٣٩٠) أي أن النتائج توضح وجود علاقة طردية بين القياس المحاسبي ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى بنسبة مئوية قدرها ٣٩%، الأمر الذي يعني أن معامل التحديد أو ما يطلق عليه معامل التفسير بلغت قيمته (٠,١٥٢) بينما كان معامل التحديد المعدل (ر = ٠,١٢٦) أن القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة يفسر ١٢,٦% من التغيرات التي تحدث في نسبة رأس المال من الدرجة الأولى والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج، ولذا فإن النتائج توضح وجود تأثير معنوي بين المتغيرين، الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى".

٣- اختبار الفرض الثالث: ينص هذا الفرض على "لا يوجد تأثير معنوي بين

القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ورأس المال الأساسي المستثمر".

يمكن اختبار هذا الفرض من خلال مرحلتين هما:

أ- اختبار العلاقة بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ورأس المال الأساسي المستثمر:

يمكن اختبار العلاقة بين المتغيرين من خلال مصفوفة الارتباط التالية:

جدول (٧): العلاقة بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ورأس المال المستثمر

Variable	Correlation Matrix	AMBUFV	TCE
Accounting Measurement by Using Fair Value	Correlation Coefficient Significance	1	0.290* 0.051

	Sample Size	35	35
The tangible common equity	Correlation Coefficient	0.290*	1
	Significance	0.051	
	Sample Size	35	35

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوي α ٥% بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة كمتغير مستقل ورأس المال المستثمر كمتغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (R = ٠,٢٩٠)، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بنسبة ٢٩%، مما يعني أن قيام البنوك المصرية محل التطبيق باستخدام القياس المحاسبي بالقيمة العادلة سوف يزيد من رأس المال المستثمر بهذه البنوك.

ب- اختبار تأثير القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على رأس المال الأساسي المستثمر:

جدول (٨): اختبار الفرض الثالث

Regression model	Total square	Degree of Freedom	Average squares	F. Value	Significance	Adjusted Determination coefficient
Regression	0.001	1	0.001	3.036	0.051	0.057
Residual	0.013	33	0.000			
Total	0.014	34				

يتضح من نتائج الجدول السابق وجود معنوية لنموذج الانحدار المتعلق باختبار تأثير القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة على رأس المال المستثمر، وذلك لأن قيمة المعنوية جاءت مساوية لمستوى المعنوية ٥%، كما أن قيمة (F = ٣,٠٣٦) وهي قيمة معنوية، كما أن النتائج توصلت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين المتغيرين حيث إن قيمة (R = ٠,٢٩٠) أي أن العلاقة بين المتغيرين تبلغ ٢٩%، كما أن معامل التفسير المعدل بلغت قيمته (٠,٠٥٧) وهي قيمة ضئيلة وتعني أن القياس المحاسبي يفسر ٦% من التغيرات التي تحدث في رأس المال المستثمر والباقي يرجع لعوامل لم تدخل في النموذج، كما أن النتائج توصلت إلى وجود تأثير معنوي بين المتغيرين ويمكن إرجاعه إلى قوة العلاقة بين المتغيرين، الأمر الذي يعني رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ورأس المال الأساسي المستثمر"، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار على الصورة التالية:

$$y = 0,015 + 0.455 x_3$$

٤- اختبار الفرض الرابع: يرتبط القياس المحاسبي بالقيمة العادلة بخطأ النوع الأول أكثر من ارتباطه بخطأ النوع الثاني.

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال ملاحظة التغير في أي من مقاييس كفاية رأس المال المستخدمة في الدراسة للبنوك محل التطبيق، فعلى سبيل المثال، يمثل التغير في نسبة رأس المال من الدرجة الأولى (DL) الموجب زيادة في نسبة رأس المال من الدرجة الأولى نتيجة مكاسب وخسائر القيمة العادلة ومن ثم احتمالية خطأ النوع الثاني، في حين يمثل التغير في نسبة رأس المال من الدرجة الأولى (DL) السالب نقص في نسبة رأس المال من الدرجة الأولى نتيجة مكاسب وخسائر القيمة العادلة ومن ثم احتمالية خطأ النوع الأول. ومن ثم يمكن التعرف على إمكانية حدوث خطأ النوع الأول وخطأ النوع الثاني في العينة محل التطبيق كما يوضحها الجدول التالي:

جدول (٩): التغير في نسبة رأس المال من الدرجة الأولى

Bank Name	Years				
	2013	2014	2015	2016	2017
UNB	0.008787	0.025712	(0.00989)	(0.00116)	0.004592
SCB	0.062927	(0.00566)	(0.01748)	0.016295	0.01963
EGB	0.09945	(0.01696)	(0.01696)	0.006753	0.030007
QNB	0.067858	0.021734	0.011299	(0.10087)	0.016155
CIB	(0.0071)	0.04105	(0.02967)	0.026431	0.052281
CAB	0.075896	0.019845	0.035707	0.035707	0.063323
NBK	0.038481	0.023617	0.004727	(0.00237)	0.004684
Frequency	Type 1 error				10
	Type 2 error				25

ومن ثم تمثل احتمالية حدوث خطأ النوع الأول للعينة محل التطبيق ٢٨,٥٧%، في حين تمثل احتمالية حدوث خطأ النوع الثاني ٧١,٤٣%، وهو ما يعنى رفض الفرض الرابع، وتختلف نتيجة هذا الفرض عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Valencia et al., 2013)، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى اعتماد الدراسة على محاكاة لمتوسط الميزانيات العمومية لعينة من البنوك الأمريكية في سنة الأزمة المالية وما حدث خلالها من انهيارات في الأسواق المالية والبنوك وهو ما يزيد من احتمالية حدوث خطأ النوع الأول، في حين أن هذه الدراسة اعتمدت على بيانات فعلية في ظروف عادية بعيدة عن ظروف الأزمة المالية العالمية.

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولاً: النتائج:

لقد قامت الباحثة باختبار الفروض الإحصائية على مستوى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية بالعينة محل الدراسة، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

-بالنسبة للفرض الأول (تم رفض الفرض العدمي) فقد توصلت الباحثة إلى وجود تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة الرفع التنظيمي، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٤).

- بالنسبة للفرض الثاني (تم رفض الفرض العدمي) فقد توصلت الباحثة إلى وجود تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٦).

- بالنسبة للفرض الثالث (تم رفض الفرض العدمي) فقد توصلت الباحثة إلى وجود تأثير معنوي بين القياس المحاسبي باستخدام القيمة العادلة ورأس المال الأساسي المستمر، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٨).

-بالنسبة للفرض الرابع (تم رفض الفرض العدمي) فقد توصلت الباحثة إلى ارتباط القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في البيئة المصرية بخطأ النوع الثاني (احتمالية أن تخطئ الجهات الرقابية في تعريف بنك ذو حالة ماليه متعثرة على أنه ذو حالة مالية جيدة) أكثر من ارتباطه بخطأ النوع الأول (احتمالية أن تخطئ الجهات الرقابية في تعريف بنك ذو حالة مالية جيدة على أنه ذو حالة مالية متعثرة)، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٩).

ومن ثم يؤثر القياس المحاسبي بالقيمة العادلة على كافة مقاييس كفاية رأس المال المستخدمة في الدراسة، ويرتبط بخطأ النوع الثاني أكثر من ارتباطه بخطأ النوع الأول، ومن ثم زيادة احتمالية أن تخطئ الجهات الرقابية في تعريف البنوك ذو الحالة المالية المتعثرة على أنها ذو حالة مالية جيدة في البيئة المصرية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- يجب على واضعي المعايير توفير مزيد من الإرشادات حول كيفية تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية خاصة في ظل عدم توافر أسواق نشطة، فضلاً عن توسيع نطاق الإفصاح عن المخاطر وأخطاء القياس التي تترتب على تطبيق مفهوم القيمة العادلة في القياس.

- ضرورة تضافر كافة جهود المنظمات المهنية والعلمية لدراسة طبيعة نموذج القيمة العادلة وخصائصه المميزة ومدى تأثيره على الاستقرار المالي.

- يجب على البنوك استخدام نماذج محاكاة تقلبات القيمة العادلة لتوقع الأثر المحتمل للقيم العادلة على نسب كفاية رأس المال.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- البنك المركزي المصري، متطلبات إطار عمل بازل (٣) للإشراف المصرفي، ملحق

رقم (١٠)، الطبعة (١٣)، نوفمبر ٢٠١١.

- الشواربي، عبدالحميد محمد (٢٠٠٤)، "إدارة المخاطر الائتمانية"، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- الطيب، سعود موسى، شحاتيت، محمد عيسى (٢٠١١)، "تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن"، العلوم الإدارية، الأردن، ع ٢، ص ٣٥٨-٣٦٦.
- الكراسنة، إبراهيم (٢٠٠٦)، "أطر محاسبية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي.
- المليجي، هشام حسن عواد، كريمة، دينا عبدالعليم (٢٠١٢)، "قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع ٢، ص ٨٥٩-٩١١.
- أبو محييد، موسى عمر (٢٠٠٨)، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية.
- حسن، ماهر الشيخ (٢٠٠٥)، "قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، المملكة العربية السعودية.
- سرور، عاصم محمد (٢٠١٣) "دراسة تحليله للمعيار IFRS 13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع ٢، ص ٥٧١ - ٦٥١.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- AAA Financial Accounting Standards Committee, (2005). Response to the FASB's exposure draft on fair value measurements. Accounting Horizons, 19 (3), pp.187-196.
- Allen, F. and Carletti, E., (2008). Mark-to-market accounting and liquidity pricing. Journal of accounting and economics, 45(2-3), pp.358-378.
- Barth, M.E., Gomez-Biscarri, J., Kasznik, R. and López-Espinosa, G., (2017). Bank earnings and regulatory capital management using available for sale securities. Review of Accounting Studies, 22(4), pp.1761-1792.
- Cifuentes, R., Ferrucci, G. and Shin, H.S., (2005). Liquidity risk and contagion. Journal of the European Economic Association, 3(2-3), pp.556-566.
- Financial Accounting Standards Board (FASB)., (2006) , "Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 157: Fair Value Measurements ", Available online at: http://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1218220137_031.
- Gup, B.E. and Lutton, T.J., (2015). Potential effects of fair value accounting on US bank regulatory capital. Available at SSRN.

- Glaser, M., Mohrmann, U. and Riepe, J., (2013). A Blind Spot of Banking Regulation: Level 3 Valuation and Basel Risk Capital. Available at SSRN.
- International Accounting Standards Board (IASB) (2011), " Fair Value Measurements: International Financial Reports Standards No.13 ", Available at: www.iasb.org.
- Landsman, W.R., (2007). Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research. *Accounting and business research*, 37(sup1), pp.19-30.
- Menicucci, E. and Paolucci, G., (2016). Fair value accounting and the financial crisis: a literature-based analysis. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 14(1), pp.49-71.
- Mohrmann, U. and Riepe, J., (2017). The Link between Level 3 Assets of Banks and their Default Risk and Default Costs. Available at SSRN.
- Laux, C., (2012). Financial instruments, financial reporting, and financial stability. *Accounting and business research*, 42(3), pp.239-260.
- Ryan, S.G., (2008). Accounting in and for the subprime crisis. *The accounting review*, 83(6), pp.1605-1638.
- Scarlata, J. A., J. S. Novoa, and J. Sol. (2008). Fair value accounting and procyclicality. IMF Global Financial Stability Report—Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy, Chapter 3.
- Securities and Exchange Commission, (2008). Report and recommendations pursuant to Section 133 of the Emergency Economic Stabilization Act of 2008: Study on mark-to-market accounting. Washington, DC. available online at: <http://www.sec.gov/news/studies/2008/marktomarket123008.pdf>.
- Shaffer, S., (2010). Fair value accounting: villain or innocent victim-exploring the links between fair value accounting, bank regulatory capital and the recent financial crisis. Available at SSRN.
- Song, G., (2014). The Role of Fair Value Accounting in the Global Financial Crisis: Evidence from US Global Systemically Important Banks. Available at SSRN.
- Song, C.J., Thomas, W.B. and Yi, H., (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *The Accounting Review*, 85(4), pp.1375-1410.
- Strampelli, G., (2011). The IAS/IFRS after the crisis: limiting the impact of fair value accounting on companies' capital. *European Company and Financial Law Review*, 8(1), pp.1-29.
- Valencia, A., (2011). Opportunistic behavior using Level 3 fair-values under SFAS 157. The Florida State University.
- Valencia, A., Smith, T.J. and Ang, J., (2013). The effect of noisy fair value measures on bank capital adequacy ratios. *Accounting Horizons*, 27(4), pp.693-710.